قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٤٥ لسنة ١٩٧٦

بشأن الموافقة على الاتفاق الصحى حكومة بين جمهورية مصر العربية وحكومة دولة قطر والموقع فى الدوحة بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الاتفاق الصحى بين حكومة جمهوريه مصر العربية وحكومة دولة قطر والموقع فى الدوحة بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٧ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ؛

صدر برياسة الجمهورية فى أول صفر سنة ١٣٩٦ (أول فبراير سنة ١٩٧٦)

أنور السادات

اتفاق صحى

بين جمهورية مصر العربية ودولة قطر

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة قطر ، رغبة منهما فى توطيد أواصر الأخوة والتعاون فى المجال الصحى لمـــا فيه مصلحة بلديهما وشعبيهما

قد اتفقتا على ما يلى :

أولا ـــ القوى العاملة فى المجال الصحى :

(مادة ١)

تتعهد وزارة الصحة المصرية بالاستجابة إلى احتياجات وزارة الصحة فى قطر من الأطباء والإداريين وغيرهم من الفنيين والمساعدين بناء على طلب سبق من الجانب القطرى و بالشروط التى يتفق عليها الجانبان ، على أن يكون على ذلك سبيل الإعارة بحد زمنى أقصى مدته ثلاث سنوات .

(مادة ٢)

تتيح وزارة الصحة المصرية لوزارة الصحة العامة القطرية الاطلاع على جميع النظم الإدارية المعمول بها فى وزارة الصحة المصرية وخاصة ما يتعلق منها بالمستشفيات والمراكز الصحية .

(مادة ٣)

يتبادل الجانبان زيارات اثنين من المسئولين فى القطاع الصحى أو الدوائى فى كل عام لمدة لا تتجاوز أسبوعين وذلك بقصد الاطلاع على النظم المعمول بها فى البلد الآخر ، وتبادل الخبرة والمشورة . ويتحمل كل جانب نفقات السفر والإقامة الخاصة به ، ويسر الجانب المستقبل ما يلزم من تنقلات داخلية للجانب الآخر .

(مادة ٤)

تتعهد وزارة الصحة بأن تقبل سنويا طالبات وطلبة قطريين تختارهم وزارة الصحة القطرية للدراسة فى المدارس والمعاهد الفنية المصرية ، وفقا للتفصيل الآتى :

١ ـــ عشرة طالبات ممن أتممن مرحلة الدراسة الإعدادية للدراسة فى المدارس الثانوية الفنية للتمريض

٢ ـــ خمسة طلاب من الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية (القسم العلمى) للدراسة بالمعاهد الفنية الصحية .

(مادة ٥)

يشكل الجانبان لجنة مشتركة لدراسة إمكانية إنشاء مدرسة ثانوية للتمريض فى قطر على غرار المدارس الثانوية الفنية للتمريض فى مصر . على أن ترفع اللجنة تقريرها إلى وزيرى الصحة فى قطر وفى مصر للنظر فيما يتضمنه التقرير من مقترحات

ثانيا ـــ الطب العلاجى :

(مادة ٦)

يتعاون الجانبان على تطوير أساليب التشخيص والعلاج فى وحداتهما الصحية بما يتيح لمواطنيهما قدرا أكبر من العناية والرعاية الطبية الحديثة المتطورة . وتحقيقا لذلك يتشيء الطرفان اتصالا مباشرا بين المختصين بالطب العلاجى فى وزارتى الصحة فى قطر وفى مصر لتبادل الخبرات والمشورة فى هذا المجال .

(مادة ٧)

يبدى الجانب القطرى عنايته واهتمامه بمشروع إنشاء مركز للعلاج التخصصى يسمى المستشفى المصرى القطرى ، و يقدم لتنفيذه مبلغ خمسة ملايين دولار طبقا للبروتوكول الخاص بالمشروع والمبرم فى القاهرة بين الطرفين بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٧٥ ، و يعتبر هذا البروتوكول جزءا متمما لهذا الاتفاق .

(مادة ٨)

يوفد الجانب المصرى الى قطر مجموعات من أساتذة كليات الطب المصرية وكبار الأطباء المصريين المتخصصين للعمل فى الوحدات الصحية والطبية فى قطر لفترات قصيرة تتمشى مع احتياجات وزارة الصحة القطرية والبرامج الموضوعة للاستفادة من خبراتهم و بالتخصصات والاعداد التى تطلبها وزارة الصحة فى قطر و بالشروط التى يتفق عليها الجانبان فى كل حالة .

ثالثا ـ الدواء :

(مادة ٩)

تقدم وزارة الصحة المصرية خمس نسخ من دستور الأدوية المصرى الى وزارة الصحة القطرية لاستخدامها والرجوع اليها كأحد المراجع الرئيسية عند وضع دستور الأدوية القطرى وذلك الى حين صدور دستور الأدوية العربى الموحد .

(مادة ١٠)

ييسر الجانب المصرى للجانب القطرى استخدام إمكانيات مركز البحوث والرقابة الدوائية بالهرم كأحد المراجع فى مجال الأبحاث والرقابة الدوائية وذلك لحين إنشاء منظمة البحوث والرقابة الدوائية العربية .

(مادة ١١)

يعمل الجانبان على تكامل السوق الدوائية فى بلديهما . ويتعهد الجانب المصرى بإعطاء الأولوية والأفضلية لاحتياجات قطر من الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية والأمصال واللقاحات وغيرها من المنتجات الحيوية

(مادة ١٢)

يشكل الجانبان لجنة تدرس إمكانية إنشاء شركة قطرية مصرية برأسمال مشترك يكون مقرها فى قطر ولها فرع فى القاهرة وتعمل على تصنيع وتوزيع أدوية وغيرها من المنتجات الطبية .

كما تدرس اللجنة امكانية إنشاء مصنع لإنتاج الحقن والمستلزمات الطبية ذات الاستعمال الواحد وذلك باستخدام مشتقات البترول القطرى على أن يكون مصنع البلاستيك الخام فى قطر ويكون مصنع الحقن والمنتجات الأخرى فى مصر . وتقدم اللجنة تقريرها لوزيرى الصحة فى قطر وفى مصر لدراسة ما تقترحه اللجنة من توصيات .

رابعا ـ أحكام عامة :

(مادة ١٣)

يتعاون الجانبان فى المجالات والمحافل الصحية الدولية بما يكفل توحيد الكلمة والرأى والاتجاه فيما بينهما

(مادة ١٤)

تقدم وزارة الصحة المصرية إلى وزارة الصحة فى قطر كل ما تستطيع من معاونة فنية فى مجال التسجيل الطبى وجمع وتحليل البيانات الصحية ، ويتم ذلك فى شكل بحوث مشتركة بين الجانبين فى مختلف مجالات الخدمة الصحية .

(مادة ١٥)

يتبادل الجانبان ما يتوفر لديهما من احصاءات وبيانات ونشرات ومعلومات متصلة بالمشكلة الصحية . كما يتبادلان الاخطار عما يعقد بكل منهما من اجتماعات ولقاءات ومؤتمرات صحية .

(مادة ١٦)

يشكل الجانبان لجنة مشتركة تجتمع فى الدوحة وفى القاهرة بالتناوب فى شهر نوفمبر من كل عام أو بناء على رغبة أى جانب .

وتختص هذه اللجنة بمراجعة وجوه التعاون الصحى بين البلدين وتقييمها .

ولا تكون توصيات اللجنة نافذة إلا بعد الموافقة عليها من الحكومتين .

(مادة ١٧)

يخضع هذا الاتفاق للتصديق عليه من قبل الطرفين المتعاقدين، ويصبح نافذا اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق التصديق . ويبقى ساريا لمدة ثلاث سنوات تتجدد تلقائيا لمدة أو لمدد أخرى متساوية مالم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته فى إنهائه وذلك قبل انتهاء مدته السارية بستة أشهر على الأقل .

حرر هذا الاتفاق فى مدينة الدوحة بتاريخ ٢٣ ذى القعدة ١٣٩٥ (هـ) الموافق ٢٧ نوفمبر ١٩٧٥ (م) من نسختين أصليتين وقعهما الطرفان، وتحتفظ كل منهما بواحدة .

عن حكومة
دولة قطر
خالد محمد المانع
وزير الصحة العامة

عن حكومة
جمهورية مصر العربية
دكتور : فؤاد محيي الدين
وزير الصحة

بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاقية تعاون

بين وزارة الصحة بجمهورية مصر العربية
ووزارة الصحة بدولة قطر
لإنشاء مركز متقدم للعلاج التخصصى

رغبة فى تدعيم روابط الإخوة القائمة بين جمهورية مصر العربية ودولة قطر . عملا على توثيق التعاون الصحى بين البلدين لما يحقق مصالح الشعبين الشقيقين .

فقد تم الاتفاق بين الجانبين على التعاون فى إنشاء مركز متقدم للعلاج التخصصى وفقا للمواد التالية :

(المادة الأولى)

ينشأ مركز للعلاج التخصصى يسمى المستشفى المصرى القطرى .. وتعتبر رمزا للصداقة والتعاون بين شعبى البلدين الشقيقين .

(المادة الثانية)

تضع وزارة الصحة المصرية ما يلزم لقيام المشروع من خطط وتصميمات فنية وهندسية وتحدد مراحل التنفيذ .

(المادة الثالثة)

يتفق الجانبان على أن أهداف المشروع هى إقامة مركز طبى تتوفر فيه أحدث وسائل التشخيص والعلاج ويصلح لتقديم خدمات تعليمية وتدريبية للأطباء والفنيين من المصريين وأبناء البلدان الشقيقة والصديقة ويكون مركزا من مراكز البحوث الطبية .

(المادة الرابعة)

يكون تمويل المشروع مشتركا بين الجانبين .

فتقدم حكومة قطر ما يحتاج إليه تنفيذ المشروع من عملات أجنبية قيمتها خمسة ملايين دولار على سبيل الهدية على ثلاثة أقساط على النحو التالى :

القسط الأول : يقدم أثر توقيع هذا الاتفاق وقدره مليون ونصف دولار .

القسط الثانى : يقدم عند انتهاء المرحلة الأولى من المشروع وقدره مليونى دولار.

القسط الثالث : يقدم عند انتهاء المرحلة الثانية من المشروع وقدره مليون ونصف دولار .

وتقدم حكومة جمهورية مصر العربية ما يحتاج إليه التنفيذ من تمويل وامكانيات بشرية ومادية محلية .

(المادة الخامسة)

يعتبر هذا الاتفاق ساري المفعول من تاريخ توقيعه .

وقع فى القاهرة فى يوم الاثنين ٢٧ يناير سنة ١٩٧٥

من جمهورية مصر العربية
(دكتور فؤاد محيي الدين)
وزير الصحة

من دولة قطر
(السيد على سلطان العلى)
سفير دولة قطر بالقاهرة

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٢/١ بشأن الموافقة على الاتفاق الصحى بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة قطر والموقع فى الدوحة بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٧

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٤

قرر :

مادة وحيدة : ينشر فى الجريدة الرسمية الاتفاق الصحى بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة قطر والموقع فى الدوحة بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٧ ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٦/٨/١٥ م

تحريرا فى ٢١ شعبان سنة ١٣٩٦ (١٧ أغسطس سنة ١٩٧٦)

إسماعيل فهمى